لعسى فمذهبه حينئذ اقتران الخبر عنه
والخبر على ما ليهما من الاسناد السابق الا انه
عكس العمل فنصب الاسم ورفع الخبر حملا لعسى
على لعل وقد صرح به في قوله فقلت عساها
نار كاس وعلها قوله حملا على لعل اي في العمل
كما علمت اي لان كلا منهما للترجي او الاشفاق
وهي حينئذ حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل
على الحروف قوله لكن الذي كان اسما اي
كان حقه ان يجعل اسما لعسى وهو المبتدا
في الاصل جعل خبرا والذي كان خبرا اي
كان حقه ان يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدا
في الاصل جعل اسما فاذا قلت عساني قايم
فاصله انا قايم فلما اتصلت بها عسى فجعل
المبتدا الذي كان حقه ان يجعل اسما لعسى
خبرا لها والخبر الذي كان حقه ان يجعل
خبر لعسى اسما لها فانعكس الاسناد ويلزم
منه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر
كما تقدم قوله وذهب الاخفش الى ابقاء
عسى على ما كانت عليه اي من رفع الاسم ونصب
الخبر اي مع بقاء الاسناد بحاله ايضا كما يدل عليه
قوله الا ان الخ فاللازم على مذهبه انما هو

التجوز

التجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان
ضمير الرفع فالحاصل في عسى المتصلة بالضمير
ثلاثة مذاهب كما يؤخذ من كلام الشارح قوله
وهذا ما اختاره الناظم يرده امران الاول
ان انابة ضمير اتاعن ضميرا انما ثبتت في
المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما
قوله يا ابن الزبير طال ما عصيكا فالكاف بدل
من التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير
عن ضمير كما نبه المص الثاني ظهور الخبر مرفوعا
في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكا فاني
نحوها فازورها قوله وفيه نظر وجهه
انه لا يلزم من كونه بمنزلة الفاعل ان يعطى
ساير احكامه على انه ورد حذف المرفوع في
قولهم ان مالا وان ولدا وابل عهد حذف
الفاعل في مواضع يمكن حمل ما هنا عليها قوله
لانه الاصل او من انه الاحق اي من تقديمه
على الكسر في النظم قوله ان كاد اثباتها نفي
اي للخبر وكذا قوله ونفيها اثبات واستدلوا
لذلك بقوله وما كادوا يفعلون وبقوله
يكاد زيتها يضيء فعقب كاد زيد يقوم لم يقم
وسعي لم يكد يقوم قام وجوبه على ذلك ه